برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٠ - ١٩٩٧/١٠/٢٣

البرامج القطرية

البند ٧ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/97/7/Add.3
9 September 1997
ORIGINAL: ENGLISH

هاييتي

١٩٩٨-٢٠٠٢

الموجز

يطلب البرنامج القطري المقترح من **المجلس التنفيذي** أن يعتمد، رهناً بتوافر الموارد، مبلغ ٥٤,٦ مليون دولار نشطة البرنامج ا ساسية و٤,٩ مليون دولار للأنشطة التكميلية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. ويصل المبلغ الإجمالي إلى ٥٤,٦ مليون دولار على مدى خمس سنوات أي ما يعادل ١١ مليون دولار سنوياً. ووفقا لنموذج المخصصات المعدل **لبرنامج ا غذية العالمي** فإن بإمكان هاييتي الحصول على نسبة ١,٨ في المائة من موارد **البرنامج** الإنمائية كل عام.

ويبلغ عدد سكان هاييتي ٧,٤ مليون نسمة. وبلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ٢٥٠ دولاراً في عام ١٩٩٥، مما يعني أن البلاد تندرج في فئة أقل البلدان نمواً. وتعيش نسبة ٨٠ في المائة من السكان دون حد الفقر المطلق البالغ ١٥٠ دولاراً في السنة. وتتولى النساء رئاسة ٤٠ في المائة من مجموع ا سر. وتعيش تلك ا سر على دخل سنوي متوسط قدره ٣٨ دولاراً للفرد الواحد.

وتعتمد نسبة ٧٠ في المائة من السكان في رزقها على زراعة الكفاف في حيازات تقل مساحة كل منها عن هكتار واحد. وأدى ذلك إلى عجز غذائي هيكلي قدره ٣٠٠ ٠٠٠ طن سنوياً منذ عام ١٩٩٥. وهبط متوسط متحصلات السعرات الحرارية اليومية من ٢ ٠١٠ سعرات عام ١٩٩٠ إلى ١ ٩٠٠ سعر حراري عام ١٩٩٥. وتعاني نسبة ٤٦,٨ من ا طفال دون سن الخامسة من إعاقة النمو بصورة حادة أو معتدلة، بينما تعاني نسبة ٣٦,٦ في المائة من انخفاض الوزن حسب العمر.

وبالتعاون مع برنامج الإنعاش الاقتصادي الحكومي، والمنظمات غير الحكومية، **ووكالات ا مم المتحدة**، والوكالات الثنائية فإن البرنامج المقبل **لبرنامج ا غذية العالمي** يصب جهوده على النهوض بأحوال الفقراء من النساء وا طفال وصغار المزارعين في المناطق الجبلية الهامشية. ويهدف النشاط ا ساسي ا ول إلى خدمة المجموعات الضعيفة وا طفال عبر برامج الصحة والتغذية، وتضم هذه المجموعات: ٦ ٨٠٠ حامل؛ و٦ ٨٠٠ مرضعة؛ و١٢ ٠٠٠ من ا طفال دون سن المدرسة في ا حياء الفقيرة والحضرية. أما النشاط ا ساسي الثاني فهو موجه نحو ٩٤ ٧٠٠ نسمة، منهم ٥٤ ٤٥٠ امرأة وفتاة و٤٠ ٢٥٠ فتى في برنامجيه ا ساسي والتكميلي. والقطاع المقصود أساساً هو المدارس الابتدائية الحكومية في المناطق ا شد حاجة في ا قاليم الشمالية والشمالية الشرقية وكذلك في منطقة العاصمة بور أو برانس. ويسعى النشاط ا ساسي الثالث المتعلق - بالإنتاج الغذائي ا سري والبنية ا ساسية - إلى خدمة ٢٠ ٠٠٠ مستفيد وإلى ما مجموعه ١٠٠ ٠٠٠ من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين في المناطق الجبلية الهامشية.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

Programme

de Alimentos

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:	J. Conway	رقم الهاتف: 6513-2207
منسق عمليات هاييتي:	R. Antolin	رقم الهاتف: 6513-2368

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

A

التركيز الاستراتيجي: انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

١- تعرض وثيقة البرنامج القطري لهاييتي الأنشطة المزمعة **لبرنامج الأغذية العالمي** في البلد المعني على مدى خمس سنوات تمتد من يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢. ويوصي مخطط الاستراتيجية القطرية، المقدم إلى **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥، بتوجيه برنامج الأنشطة المقبل نحو النهوض بأوضاع الفقراء من النساء والأطفال وصغار المزارعين في المناطق الجبلية الهامشية.

السياق الإنمائي

٢- تتدرج هاييتي في فئة أقل البلدان نمواً بالنظر إلى انخفاض دخلها ومعاناتها من عوائق طويلة الأجل تعترض طريق النمو ولاسيما انخفاض مستويات تطور الموارد البشرية وأوجه القصور الهيكلية الحادة. ويبلغ متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٥٠ دولارا[١] ١٩٩٥؛ بينما يصل عدد السكان إلى ٧,٤ مليون نسمة.

٣- وتتفشى ظاهرتا الفقر وانعدام الأمن الغذائي الأسري في هاييتي على نطاق واسع وبدرجة حادة بحيث يتعذر معه على النمو الاقتصادي المنظور، وفي ظل أكثر الافتراضات تفاؤلاً، أن يلبي احتياجات الفقراء في فترة تقل عن جيل واحد.

٤- وفي ظل انتشار ظاهرة الفقر في هاييتي، فإن نحو ٨٠ في المائة من السكان يعيشون دون حد الفقر المطلق البالغ ١٥٠ دولاراً في السنة. ويقل الدخل الفردي السنوي لنحو ٦١ في المائة من السكان عن ١٠٠ دولار. وتتحكم نسبة تقدر بستة في المائة من السكان بزهاء ٩٠ في المائة من ثروات البلاد. وتعاني نسبة تقرب من ٥٠ في المائة من مجموع الأيدي العاملة من البطالة. وثمة نسبة تزيد على ٤٠ في المائة من الأسر تترأسها النساء وهي من أشد الأسر فقراً في المجتمعات المحلية في غالب الأحيان. وفي عام ١٩٩٦، كانت نسبة تقدر بنحو ٣٠ في المائة من هذه الأسر تحصل على دخل إجمالي قدره ١٥٠ دولاراً أي نحو ٣٨ دولاراً للفرد الواحد، بينما بلغ متوسط التكاليف المدرسية السنوية في المناطق الريفية قرابة ٤٦ دولاراً للطفل الواحد.

الفقراء الجوعى: الاحتياجات ذات الأولوية

انعدام الأمن الغذائي والفقر والتعرض للكوارث على المستويين القطري والأسري

٥- أدت الاضطرابات السياسية وإهمال القطاع الريفي في هاييتي على مدى سنوات طويلة إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة ٣٥ في المائة منذ عام ١٩٨٥. وهبط معدل الاكتفاء الذاتي الغذائي، الذي بلغ نحو ٨٥ في المائة عام

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يذكر غير ذلك.

١٩٨٠، إلى ٥٠ في المائة. ومع أن ٧٠ في المائة من سكان البلاد يكسبون عيشهم من الزراعة فإن هذا القطاع يسهم فحسب بنسبة ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتقل مساحة الحيازات الزراعية في المتوسط عن هكتار واحد كما أن قسماً كبيراً من الإنتاج يحقق عند مستوى الكفاف.

٦- وتبلغ حصة الفرد السنوية من إمدادات الحبوب الغذائية المتوافرة نحو ٦٣ كيلو غراما في المتوسط وهو ما يقل بنسبة ١٨,٤ في المائة عن المستوى الأدنى الذي توصي به **منظمة الأغذية والزراعة**. وانخفض مجموع متحصلات السعرات الحرارية اليومية للفرد الواحد من ٠١٠ ٢ سعرات حرارية عام ١٩٩٠ إلى نحو ٩٠٠ ١ سعر حراري عام ١٩٩٥. ووفقاً لقاعدة بيانات **منظمة الصحة العالمية** بشأن نمو الأطفال وسوء التغذية (والمستقاة من عملية مسح قطري نفذت في ١٩٩٤/١٩٩٥ في صفوف الأطفال دون سن الخامسة)، فإن نسبة انتشار إعاقة النمو الحادة والمعتدلة تبلغ ٤٦,٨ في المائة، بينما تصل نسبة تفشي انخفاض الوزن الحاد والمعتدل إلى ٣٥,٦ في المائة. ومنذ أواسط الخمسينات شكلت المعونة الغذائية العنصر الأضخم في المعونات الدولية المقدمة إلى هاييتي؛ وأسهمت مثل هذه المعونة في تمكين البلاد من مجابهة عجز غذائي هيكلي حاد قدره ٠٠٠ ٣٠٠ طن سنوياً منذ عام ١٩٩٥.

٧- وعلى الرغم من أنه ليست هناك من منطقة واحدة في هاييتي تنعم بالأمن الغذائي، فإن المشكلة على أشد ما تكون في الشمال الغربي وفي الأحياء الفقيرة لمدن بور أو برنس وغونايفيس وكاب هاييتي. وفي ظل توزع الدخل الجائر للغاية، فإن من الصعب على أكثر من ٤,٢ مليون نسمة من أبناء البلاد الحصول على الغذاء. ويصح ذلك على وجه الخصوص بالنسبة لمزارعي الكفاف الصغار في المناطق الجبلية الهامشية، والأسر التي تترأسها النساء، والعاطلين عن العمل في الأحياء الفقيرة الحضرية. وبالإضافة إلى الضعف الذي تعاني منه غالبية السكان فإن هناك مشكلات ضآلة ملكيات الأصول المادية، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وتكرر الكوارث الطبيعية، والاضطرابات السياسية والاجتماعية.

الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية الحكومية

٨- حظيت أهداف الأمن الغذائي، والتقليل من انتشار الفقر عبر تنمية الموارد البشرية، وتطوير البنيات الزراعية والأساسية بأولوية قصوى لدى الحكومة منذ استعادة الديمقراطية في أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٩٤. وتتجسد هذه الأهداف في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي نال مساندة واسعة من المجتمع الدولي في اجتماع الجماعة الاستشارية **للبنك الدولي** الذي عقد في باريس في يناير/كانون الثاني ١٩٩٥. وتتماشى الأولويات مع مهمة **البرنامج** المتمثلة في دحر الجوع، وسوء التغذية والفقر. ومنذ أبريل/نيسان ١٩٩٦، اتخذت الحكومة تدابير صارمة لتثبيت الأوضاع المالية وللتوصل إلى اتفاق مع **صندوق النقد الدولي** بشأن برنامج يستغرق ثلاث سنوات. ويسعى البرنامج إلى تحقيق معدل نمو إيجابي قدره أربعة في المائة سنوياً وإلى الحد من نسبة التضخم لتصل إلى ٥,٣ في المائة خلال ١٩٩٨-١٩٩٩.

السياسات الحكومية للمعونة الغذائية

٩- تعتبر حكومة هاييتي المعونة الغذائية مورداً قيماً للغاية من الموارد اللازمة للتخفيف من وطأة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي في صفوف الأسر المعدمة. ويتجلى ذلك في الوثيقة الاستراتيجية لوزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية وكذلك في وثيقة السياسات القطرية الصادرة في مايو/أيار ١٩٩٦ عن المكتب القطري لتنسيق الأمن الغذائي الذي أنشئ في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥. وفي حين أن كلتا الوثيقتين تؤكدان الحاجة إلى المعونة الغذائية، فإن من الواجب الإشارة إلى أن الأنشطة المدعومة يجب أن تسهم في النهوض بالحالة التغذوية على أساس مستدام وذلك تفادياً لاستمرار

المعونة إلى ما لا نهاية وتجنباً لخلق المثبطات. وعند اللجوء إلى استخدام أسلوب الغذاء مقابل العمل فإنه ينبغي القيام بذلك في المناطق التي تعاني من عجز غذائي ضخم وفي الفترات الفاصلة بين مواسم الحصاد. وينبغي أن تكون عمليات توزيع الأغذية حسنة التهديف وذات فترات محددة وأن تنفذ سعياً وراء تحقيق نتائج معينة قابلة للتحقيق وللتثبت منها. وبالتالي، وباستثناء حالات الطوارئ، فإنه لا يجوز توزيع المعونة الغذائية مجاناً، بل ينبغي أن تنصب أساساً على زيادة الإنتاج الزراعي، وتطوير الموارد البشرية، وحماية الأصول المادية الطبيعية. ومن المحبذ أيضا أن تحوّل السلع إلى نقد بصورة انتقائية لتعزيز أثر المعونة الغذائية. ومن المفضل أن تقوم الجهات المانحة بصفقات لشراء السلع المحلية حيثما أمكن ذلك بغية تشجيع الإنتاج المحلي أكثر فأكثر.

مدى الصلة بمذكرة الاستراتيجية القطرية وببرامج منظمات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية

١٠- اضطرت الحكومة بسبب الأزمة السياسية والاجتماعية وتعليق المعونة الاقتصادية المقدمة إلى هاييتي من عام ١٩٩١ وحتى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، إلى تأجيل صياغة مذكرة الاستراتيجية القطرية إلى موعد لاحق. وبالنظر إلى الافتقار إلى مثل هذه المذكرة فإن وكالات **الأمم المتحدة** ومؤسسات بريتون وودز ستقوم بإنجاز تقدير قطري مشترك عام ١٩٩٧. وسيُنقّح البرنامج القطري بما يراعي نتائج التقدير المذكور.

١١- وبالنظر إلى تفشي الفقر على نطاق واسع في هاييتي فإن معظم الجهات المانحة للمعونة تدرج التخفيف من حدة الفقر والحد من انتشاره ضمن أهدافها. وتتمثل العناصر الرئيسية لهذه البرامج في إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية مع تركيز شديد على تنمية الموارد البشرية، والإصلاح والتنمية الزراعية، وحماية البيئة.

١٢- مُدد البرنامج القطري الذي يضطلع به **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** للدورة الخامسة حتى عام ١٩٩٧، حين سيطرح بشكل جديد على أنه إطار التعاون القطري لفترة ثلاث سنوات (١٩٩٨-٢٠٠٠). ويغطي برنامج **منظمة اليونيسيف** الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ بتمويل كلي قدره ٣٣,٩ مليون دولار لتوفير الخدمات الأساسية في ميادين التغذية، والصحة، والتعليم، ومياه الشرب، والنظافة؛ والإصحاح، ولتعزيز منظمات المجتمع المحلي، وتنشيط دور النساء وحقوق الأطفال. وقد دخل البرنامج الجاري **لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكان** مرحلته الختامية وسيستعاض عنه ببرنامج قطري جديد للفترة (١٩٩٧-١٩٩٩). وقامت كل من **منظمة كير** و**وكالة السبتيين للتنمية والإغاثة** وخدمات الإغاثة الكاثوليكية بصياغة مقترحات مشروعات إنمائية أطلق عليها الآن اسم برامج المساعدة الإنمائية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ وذلك لصالح نحو ٨٥٠ ٠٠٠ مستفيد. وتنفذ **منظمة كير** أضخم برنامج للمعونة الغذائية حيث تبلغ قيمته نحو ١٢ مليون دولار في السنة.

١٣- وتبلغ قيمة المساعدات الإنمائية الإجمالية التي التزم بها المجتمع الدولي للسنوات الثلاث المقبلة نحو ١,٥٦ مليار دولار وذلك على النحو التالي: ٣٦٥,٣ مليون دولار من **البنك الدولي**، و٦٩١,١ مليون دولار من المؤسسات المالية الأخرى **(مصرف التنمية في البلدان الأمريكية/صندوق النقد الدولي)** تتكون من ٩٩ مليون دولار من **منظومة الأمم المتحدة** و٤٠٥ ملايين دولار من جهات مانحة أخرى **(الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية**، واليابان، و**الاتحاد الأوروبي)**. وتعتبر القدرة الاستيعابية المحدودة العائق الرئيسي الذي يواجه كل البرامج، وهو أمر ناجم عن ضعف المؤسسات النظيرة والتنسيق غير الفعال للمعونة. وتتدرج عناصر تفادي الكوارث والاستعداد لها في برامج السلامة التي تنفذها المنظمات الدولية غير الحكومية، و**منظمة اليونيسيف**، و**منظمة الصحة في البلدان الأمريكية**،

و**برنامج الأغذية العالمي**، و**الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر** و**الهلال الأحمر**، بالتنسيق مع المكتب القطري لتفادي الكوارث والاستعداد لها.

تقييم أنشطة البرنامج السابقة والحالية في هاييتي

فعالية وكفاءة المعونة الغذائية الإنمائية المقدمة إلى الفقراء الجوعى وبخاصة النساء والأطفال في هاييتي

١٤- تتلقى هاييتي معونة **البرنامج** الغذائية منذ عام ١٩٦٩. وحتى عام ١٩٩٦، تم الالتزام بنحو ١٧٠ ٠٠٠ طن من الأغذية بقيمة إجمالية قدرها ٧٠,٥ مليون دولار ويشكل ذلك ما متوسطه ٦ ٣٠٠ طن في السنة. وساند **البرنامج** مشروعات إنمائية ومشروعات تدابير عاجلة في ميادين الإعمار والطوارئ والتخفيف من آثار الكوارث. وتلقى ١٧ مشروعاً إنمائياً نحو ١٤٠ ٠٠٠ طن، بينما حصلت ست عمليات طوارئ على زهاء ٣٠ ٠٠٠ طن. وهناك حالياً مشروعان إنمائيان هما: هاييتي ٤١١١، "دعم المقاصف المدرسية في شمال وشمال شرق هاييتي" و٥٥٨٣ " الإحياء الزراعي وصيانة التربة في المناطق الجبلية الهامشية"، بقيمة إجمالية قدرها ١١,٥ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عمليتين من عمليات الطوارئ هما: هاييتي ٥٠١٠ – (التوسع الثاني) "مساعدة المجموعات الضعيفة والنازحين والعائدين" و٥٥٣٩، "مساعدة الأطفال المعانين من سوء التغذية بين ستة أشهر وست سنوات من العمر في منطقة العاصمة بور أو برانس" بقيمة إجمالية تبلغ ٤,٧ مليون دولار.

١٥- وفي الماضي، كانت معونة **البرنامج** تمثل عموماً استجابات فورية وقصيرة الأجل للاحتياجات العاجلة وللكوارث الطبيعية لا للمتطلبات طويلة الأجل للتخفيف من انتشار الفقر ومن انعدام الأمن الغذائي الأسري. وخُصصت نسبة ٤٠,٣ في المائة تقريباً من مساعدات **البرنامج** لمساندة تنمية الموارد البشرية (التعليم، الصحة، صحة الأمومة والطفولة) بينما خصصت نسبة ٤٢ في المائة لدعم التنمية الزراعية والريفية من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل. وتركزت الأنشطة المذكورة أساساً على صغار المزارعين والمعانين من البطالة الكاملة أو الجزئية في المناطق الريفية.

١٦- ومن بين السمات المهمة للمشروعات التي تحظى بمساندة **البرنامج** صغر حجمها إذ تبلغ قيمتها في المتوسط نحو أربعة ملايين دولار. وقد جاء عدد كبير منها في الأصل كمشروعات تدابير عاجلة للاستجابة للكوارث الطبيعية (موجات الجفاف والأعاصير/العواصف الاستوائية). وخلصت بعثات التقييم الماضية إلى أنه على الرغم من أوجه القصور، فإن المعونة الغذائية **للبرنامج** تتفاعل بشكل جيد مع الأولويات الإنمائية للبلاد وتسهم في التخفيف من جوانب ضعف المستفيدين المقصودين. وبشكل عام فلقد كان أداء أنشطة تنمية الموارد البشرية، أفضل من مشروعات التنمية الريفية علماً بأن تلك الأنشطة تتطلب قسطاً أقل من الدعم الفني والتدابير الإمدادية نظراً لتمركزها في المناطق يسرة الوصول والحضرية، وتمتعها بطائفة واسعة من المساندة المالية من الجهات المانحة الأخرى (**اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**). وفيما يتصل بالتركيز على المعدمين والنساء، بشكل خاص، تجدر الإشارة إلى أنه حتى مطلع التسعينات لم تبذل أية جهود خاصة تستحق الذكر للوصول إلى هذه المجموعات. وحتى وقت قريب، كان تركيز المعونة محكوماً أساساً بالرغبة في زيادة الإنتاج الزراعي لا بأهداف التخفيف من انتشار الفقر والنهوض

بأحوال الفتيات والنساء. وبالتالي، فإن التركيز انصب على المناطق ذات الإمكانات القصوى للإنتاج الزراعي لا على المناطق والأسر المعانية أشد المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. إلا أنه، منذ عام ١٩٩٦ تركزت مساعدات **البرنامج** بصورة أكبر على الشمال والشمال الشرقي وعلى أشد الأحياء فقراً في محيط العاصمة بور أو برانس.

الفعالية والكفاءة في التخفيف من وطأة الكوارث

١٧- يشتد تعرض هاييتي للكوارث الطبيعية، وهو ما يهدد بالخطر أعدادا غفيرة من السكان. ووفقاً لتقرير الكوارث في العالم الصادر عن **الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر** في عام ١٩٩٣ فإن نحو ٠٠٠ ١٢٧ نسمة يعانون سنوياً في المتوسط من آثار الكوارث. وتعتبر موجات الجفاف، والأعاصير، والعواصف الاستوائية، والفيضانات من المشكلات المتكررة. وبالنظر إلى تفشي الفقر، فإن الغالبية العظمى من أبناء البلاد لا تتمتع بالقدرة الكافية على مجابهة الكوارث.

١٨- وفرت مشروعات التدابير العاجلة الإغاثة والإنعاش في أوقات الكوارث. وأسهمت هذه المشروعات في إعادة تعمير البنيات الأساسية وفي دعم السكان المعانين من أوضاع بائسة. وقد أنشأت الحكومة مكتب التأهب للكوارث والتخفيف من وطأتها لتعبئة وتنسيق مساعدات الإغاثة. غير أن فعالية هذا المكتب ظلت محدودة بسبب قيود الموارد البشرية والمالية. ويعتمد البرنامج القطري، كغيره من برامج الجهات المانحة الأخرى، مخصصات لتعزيز الاستعداد للكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها.

تجربة الجهات المانحة الأخرى

١٩- تمثل معونة **البرنامج** الغذائية، البالغة ٣٥٠ ٦ طناً في المتوسط سنوياً، نحو خمسة في المائة من مجموع تدفقات المعونة الغذائية في هاييتي. وفي عام ١٩٩٥، بلغ إجمالي المعونة الغذائية ٠٠٠ ١٣١ طن بما قيمته ٦٠ مليون دولار. والجهات المانحة الرئيسية هي الولايات المتحدة – الباب الثاني (٠٠٠ ٧٥ طن)، والولايات المتحدة الباب الثالث (٠٠٠ ٢٥ طن)، من خلال **منظمات كير ووكالة السبتيين للتنمية والإغاثة وخدمات الإغاثة الكاثوليكية**، و**الاتحاد الأوروبي** (٠٠٠ ١٥ طن)، وكندا (٠٠٠ ٦ طن)، واليابان (٠٠٠ ٥ طن)، وفرنسا (٠٠٠ ٥ طن). على أن كندا قررت زيادة معونتها الغذائية عبر المشروع ببرنامج لتحويل السلع إلى نقد بما مقداره ٠٠٠ ٣٠ طن من دقيق القمح سنوياً. وتشابه تجارب هذه الجهات المانحة ما مر به **البرنامج** من حيث العقبات التشغيلية الناجمة عن إجراءات مرهقة وطويلة للتخليص الجمركي وعدم وجود مكتب حكومي لتنسيق المعونة الغذائية إلى أن أنشئ مكتب التنسيق القطري للأمن الغذائي في يونيو/حزيران ١٩٩٦.

٢٠- وبفعل ما تعانيه الوزارات المركزية والمؤسسات الحكومية النظيرة من ضعف فقد لجأ العديد من الشركاء الإنمائيين إلى إرسال مساعداتهم من خلال طائفة واسعة من المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية. وهناك ١٨٠ منظمة غير حكومية تحظى بالاعتراف الرسمي في هاييتي، كما أن هناك أكثر من ٧٠٠ من هذه المنظمات تعمل في البلاد. وبعد عام ١٩٩٥، أجرت الجهات الأساسية المانحة للمعونة الغذائية تحولاً هاماً في سياساتها. فقد قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بخفض معوناتها الغذائية وأعادت توجيهها من ميدان الطوارئ إلى ميدان التنمية، مما خفض عدد المستفيدين من ١,٢ مليون إلى ٠٠٠ ٦٥٠ مستفيد. واختار الاتحاد الأوروبي استخدام المعونة الغذائية كأداة لترسيخ الأمن الغذائي القطري على الأجل البعيد. وتم اعتماد استراتيجيات مثل المشتريات المحلية، والعمليات الثلاثية، ودمج المعونة الغذائية

بأشكال المعونة الأخرى. وتركز جميع الجهات المانحة للمعونة الغذائية على الأمن الغذائي، وتقليل انتشار الفقر، وإعمار البيئة والمحافظة عليها.

آثار التجارب السابقة على البرنامج القطري المقترح/الدروس المستفادة

٢١- سيركز البرنامج القطري المقبل **لبرنامج الأغذية العالمي** على الأنشطة التي ثبت نجاحها في الوصول إلى الفقراء الجوعى في هاييتي. وفي الماضي، كانت الأنشطة التي يساندها **برنامج الأغذية العالمي** موزعة على نطاق واسع من القطاعات تحت مظلة مشروعات التنمية الريفية متعددة الأغراض التي تغطي البلد بأكمله. على أن المشروعين الإنمائيين الجاريين يغطيان فحسب قطاعين اثنين هما التعليم والزراعة كما أنهما يتسمان بتركيز تغطيتهما الجغرافية. وقد وافق شركاء المعونة الغذائية عام ١٩٩٢ على أن يركز كل طرف على مناطق جغرافية محددة تفادياً لاستهداف المستفيدين ذاتهم. وسيجري تعزيز توجيه الجهود أكثر فأكثر نحو المناطق الأشد فقراً في البلاد ونحو اعتماد النماذج القائمة على المشاركة.

التركيز الاستراتيجي للبرنامج القطري المعان من برنامج الأغذية العالمي

الأهداف والغايات

٢٢- تتماشى أهداف البرنامج القطري مع "بيان رسالة **البرنامج**" ومع مخطط الاستراتيجية القطري لهاييتي. كما أن هذه الأهداف تعكس الأولويات الإنمائية الحكومية. وتتجسد هذه الأهداف في عنصري البرنامج وهما:

(أ) تنمية الموارد البشرية عبر الدعم التغذوي وتوفير الخدمات الأساسية للتعليم والصحة للفقراء من الأمهات والأطفال. وستوفر المعونة الغذائية الدعم التغذوي الفوري كما ستتيح نقل الدخول للنهوض بالحالة التغذوية للسكان المستفيدين وبأمنهم الغذائي. وثمة تركيز خاص على الأطفال بين ستة أشهر وخمس سنوات من العمر، وعلى أمهاتهم إذ أنهم يمثلون أشد الشرائح ضعفاً في المجتمعات المحرومة الحضرية منها والريفية على حد سواء.

(ب) تنمية الزراعة الأسرية والحد من انعدام الأمن الغذائي في صفوف الفقراء، ولاسيما الأسر التي ترأسها النساء وصغار المزارعين في المناطق الجبلية الهامشية. ويركز هذا العنصر على تشييد البنيات الأساسية، وإصلاح وحماية الأصول المادية الطبيعية، وتنمية مرافق الري الصغيرة بما يتيح زيادة الإنتاج الغذائي.

المجموعات والمناطق المقصودة

٢٣- ينصب عنصر التنمية الزراعية في البرنامج القطري على النساء الفقيرات اللواتي يندرجن في صفوف مزارعي الكفاف في أشد المناطق والمجتمعات المحلية حرماناً. ويعمل **البرنامج** بالفعل في الشمال وهو المنطقة التي تضم الشوائح السكانية الأكثر فقراً. وسيواصل **البرنامج** تركيز جهوده هناك. وستنصب أنشطة مساندة التغذية والصحة والتعليم على

الأمهات والأطفال بين ستة أشهر وخمس سنوات من العمر، والتلاميذ من أبناء الأسر والمجتمعات الفقيرة في المناطق الشمالية وفي منطقة العاصمة بور أو برانس.

التعاون مع الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى

٢٤- وبالاستناد إلى التمويل المنظور الذي سيتاح من وكالات **الأمم المتحدة** والجهات المانحة الأخرى، فستتم الاستفادة من عدد من الشراكات الاستراتيجية حسب ما هو معروض في أقسام الأنشطة المعنية الواردة أدناه. وقد طور **البرنامج** صلات وثيقة مع **منظمة اليونيسيف** و**صندوق الأمم المتحدة للسكان** و**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** و**منظمة الأغذية والزراعية**، وستجري المحافظة على هذه الصلات. وتشارك **منظمة اليونيسيف** في إنتاج طعام فطام يعرف باسم "AKAMIL" للأطفال المعانين من سوء التغذية، وكذلك في أنشطة إصلاح البنيات المدرسية الأساسية وتشكيل رابطات الآباء. ويمول **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** مشروع دعم فني - (PRODETER)HAI٩٥/٠٢٠/A/٠١/٩٩/ - تنفذه **منظمة الأغذية والزراعة** لمشروع هاييتي ٥٥٨٣ الذي يسانده **البرنامج**. وقدم **برنامج الأمم المتحدة للأنشطة للسكان** التمويل لدراسة قاعدية عن ارتياد الطالبات للمدارس وذلك لصالح مشروع مقاصف مدرسية معان من **البرنامج**.

٢٥- سيواصل **البرنامج** أيضا تعاونه الوثيق مع **خدمات الإغاثة الكاثوليكية**، و**منظمة كير**، و**وكالة السبتيين للتنمية والإغاثة**، و**مكتب التغذية والتنمية** والوكالات الدولية الأخرى. ويعقد البرنامج اجتماعات شهرية لتنسيق المعونة الغذائية وذلك لأغراض الرصد والتقييم ولتبادل المعلومات. وقد وافقت **منظمة كير** على تقديم المساندة **للبرنامج** من خلال نظامها الخاص بالرصد وتحديد الأهداف وتقييم الأثر. ولن يتطلب ذلك إلا نفقات دنيا فحسب من **البرنامج** إذ أن تكاليف النظام الثابتة قد تمت تغطيتها بالفعل. وسيدرج شرط الامتثال لالتزامات **البرنامج** إزاء المرأة في العقود وخطابات التفاهم والاتفاقيات مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية المنفذة.

عرض عام للبرنامج الأساسي والتكميلي (للإطلاع على معلومات مفصلة انظر الملحقين الأول والثاني)

النشاط	الفئة	الجهة المانحة	التكلفة (بملايين الدولارات)	المدة (بالسنوات)	حجم المعونة (بالأطنان)	عدد المستفيدين
الأول	أساسي	البرنامج	١٥,٦	٥	٢٠ ٠٠٠	٤٥ ٦٠٠
		الحكومة	٠,٧			
الثاني	أساسي	البرنامج	١٥,٤	٥	١٨ ٢٠٠	٧٧ ٥٠٠
		الحكومة	١,٠			
الثالث	أساسي	البرنامج	٣,٦	٥	٣٤ ٥٠٠	١٨ ٠٠٠
		الحكومة	٤,٠			(أسرة)
	المجموع الفرعي	**البرنامج**	**٥٤,٦**		**٧٢ ٧٠٠**	
الأول	تكميلي	البرنامج	١,٥	٥	١ ٩٠٠	٨ ٦٠٠
الثاني	تكميلي	البرنامج	٣,٤	٥	٤ ٣٠٠	٨ ٦٠٠
	المجموع الفرعي	**البرنامج**	**٤,٩**		**٦ ٢٠٠**	
القيمة الإجمالية للبرنامج القطري			**٥٩,٥**		**٧٨ ٩٠٠**	

برنامج الأنشطة القطرية

موارد البرنامج القطري وترتيباته المؤسسية

٢٦- يهدف البرنامج القطري إلى خدمة الأمهات والأطفال والأسر التي ترأسها النساء. ويتألف البرنامج من ثلاثة أنشطة أساسية ذات عناصر رئيسية وتكميلية تتعلق بما يلي:

(أ) صحة وتغذية الأم والطفل؛

(ب) التعليم الأساسي والتغذية (لاسيما للأمهات والفتيات)؛

(ج) الإنتاج الغذائي الأسري.

ويعرض مخطط الاستراتيجية القطرية مبررات اعتماد مستوى من الموارد قدره ٥٨,٧ مليون دولار. ويقترح البرنامج القطري الآن مستوى قدره ٥٩,٥ مليون دولار، ويتألف من ٢,٦ مليون دولار من الالتزامات الجارية ومبلغ إضافي قدره ٥٢ مليون دولار للأنشطة الرئيسية خلال فترة الخمس السنوات. وتتطلب الأنشطة التكميلية مبلغ ٤,٩ مليون دولار.

٢٧- ورغم الزيادة الكبيرة، فإن برنامجاً قطرياً من هذا الحجم مايزال يعتبر صغيراً بالمقارنة مع الاحتياجات الفعلية للفقراء. وبالنظر إلى الأولوية المتقدمة التي تمنحها الحكومة للأمن الغذائي، والتقليل من انتشار الفقر، وحماية الموارد الطبيعية، فإن ٤٣,٣ في المائة من الموارد الكلية مخصص لدعم أنشطة التنمية الريفية و٥٦,٧ في المائة لأنشطة تنمية الموارد البشرية. وتتضمن النسبة الأولى اعتماداً بنحو ١٢ في المائة للأنشطة المتصلة بالطوارئ بغية التقليل من مدى تعرض الأسر الفقيرة لآثار الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي.

٢٨- وستتولى تنفيذ كل نشاط من أنشطة البرنامج وكالة حكومية مختصة مسؤولة عن القطاع المعني أو وكالة من **وكالات الأمم المتحدة** أو منظمة غير حكومية تضطلع بالفعل ببرنامج هام في ذلك القطاع. وفي الحالة الأخيرة، فإن معونة **البرنامج** الغذائية ستقدم كتكملة لمساعدات الجهات المانحة الأخرى للقطاع المعني.

٢٩- سيضطلع مكتب التنسيق القطري للأمن الغذائي المنشأ حديثاً بدور مركزي في توفير الإرشاد السياسي والتشغيلي في تنفيذ البرنامج. كما سيجري السعي لضمان مشاركة المستفيدين في صياغة وتنفيذ الأنشطة ضماناً لأقصى قدر من الملكية ومن تنسيق الأعمال المختلفة. وسيؤدي المكتب المذكور الدور الموكل إلى اللجنة الاستشارية القطرية للمعونة الغذائية فيما يتصل بالإرشاد السياسي والتشغيلي الشامل **للبرنامج** وللجهات المانحة الأخرى للمعونة الغذائية.

عملية إعداد البرنامج القطري

٣٠- نفذ **البرنامج** عدة عمليات لتقييم وتقدير المشروعات المعانة من جانبه خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهو ما فعلته أيضاً **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** و**الوكالة الكندية للتنمية الدولية** و**الاتحاد الأوروبي** فيما يتعلق ببرامجهم الذاتية للمعونة الغذائية. وجرى إعداد منحى تركيز البرنامج القطري وأنشطته بالاشتراك مع الحكومة، كما نوقش ذلك مع كل

الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الرئيسية في هاييتي. وتمثل الوثيقة استراتيجية مشتركة تعتمدها الحكومة **والبرنامج** لاستخدام المعونة الغذائية في التقليل من انتشار الفقر، وتنمية الموارد البشرية، وزيادة الإنتاج الغذائي على المستوى الأسري.

النشاط الأساسي الأول: الصحة والتغذية للمجموعات الضعيفة من النساء والأطفال

التركيز الاستراتيجي

٣١- تتمثل الغاية الأساسية لهذا النشاط في تنشيط الوصول إلى الخدمات الصحية وتوفير المساندة التغذوية للحوامل والمرضعات، وللأطفال دون سن المدرسة المعانين من سوء التغذية، وذلك بالتعاون مع **منظمة اليونيسيف** و**منظمة الصحة العالمية** ومنظمات غير حكومية مختارة.

تحليل المشكلة

٣٢- يعتبر سوء التغذية مشكلة صحية رئيسية في صفوف الأطفال دون سن المدرسة. ووفقاً لقاعدة بيانات **منظمة الصحة العالمية** بشأن نمو الأطفال وسوء التغذية فقد كشف مسح قطري أجري في ١٩٩٤/١٩٩٥ عن أن نحو ٤٧ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من العمر يعانون من ظاهرة إعاقة النمو بصورة معتدلة (٣٢ في المائة) أو حادة (١٥ في المائة)، بينما تعاني نسبة ثمانية في المائة منهم من انخفاض الوزن بصورة حادة و٢٨ في المائة بصورة معتدلة. ويشار هنا إلى أن معدلات إعاقة النمو وانخفاض الوزن في المناطق الريفية هي ضعف ما عليه تقريباً في المناطق الحضرية. كما أن معدلات الإعاقة وانخفاض الوزن أعلى قليلاً في صفوف الفتيات منها في صفوف الفتيان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الأطفال يندرجون منذ الولادة في صفوف المعانين من سوء التغذية وهو ما تكشفه النسبة العالية للغاية من انخفاض وزن المواليد (١٥ في المائة) الناجمة أساساً عن رداءة تغذية الأمهات أثناء الحمل أو قبله. وفوق هذا فإن نحو ٤٠ في المائة من الحوامل يعانين من فقر الدم. ويعتبر سوء التغذية ومرض الإسهال والالتهابات الحادة للجهاز التنفسي الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال.

٣٣- ويقدر معدل وفيات صغار الأطفال في هاييتي بنحو ٨٠ لكل ٠٠٠ ١ حالة ولادة (وهي أعلى نسبة في نصف الكرة الغربي)، أما معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة فيبلغ ١٣٠ في كل ٠٠٠ ١، بينما تصل نسبة وفيات الأمهات إلى ٤٦٠ لكل ٠٠٠ ١٠٠ حالة ولادة.

٣٤- وتلبية لهذه الاحتياجات الإنسانية فقد شرعت الحكومة في برنامج قطري للدعم التغذوي يشمل العناصر التالية: (أ) رصد نمو الأطفال؛ (ب) توفير التوعية الصحية والتغذوية؛ (ج) إنشاء نظام للرعاية الصحية الوقائية بهدف النهوض بالحالة الصحية والتغذوية للمشاركين من خلال استخدام الفيتامينات والمواد المعدنية والمكملات الغذائية؛ (د) إحالة الأطفال والأمهات إلى المراكز الطبية الأخرى في حال نشوء تعقيدات.

الأهداف والنتائج المنشودة

٣٥- وفي سياق هذا البرنامج، فإن هدف برنامج الإطعام التكميلي هو النهوض بالحالة التغذوية والصحية للأطفال دون سن المدرسة المعانين من سوء التغذية المعتدل أو الحاد في المناطق الهامشية ضمن منطقة العاصمة بور أو برانس وفي الأقاليم الشمالية من البلاد، إلى جانب الترويج لتوسيع تغطية الرعاية الصحية.

دور المعونة الغذائية وأشكالها

٣٦- ستستخدم حصص المعونة الغذائية التي يقدمها البرنامج: (أ) كحافز لقيام الأطفال المعانين من سوء التغذية والحوامل والمرضعات بزيارات منتظمة إلى المراكز الصحية؛ (ب) كمساندة تغذوية بهدف التخفيف الفوري من انتشار سوء التغذية في صفوف الأطفال دون سن المدرسة والحوامل والمرضعات؛ (ج) لنقل الدخل إلى الأسر الفقيرة.

استراتيجية التنفيذ

٣٧- يتابع هذا النشاط التجربة الناجحة في ظل عملية الطوارئ هاييتي ٥٥٣٩ - "مساعدة الأطفال المعانين من سوء التغذية بين ستة أشهر وستة سنوات في منطقة العاصمة بور أو براتس". ونفذت هذه العملية وزارة الصحة والسكان، و**منظمة اليونيسيف**، **والبرنامج** وذلك من ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤ إلى سبتمبر/أيلول ١٩٩٦.

٣٨- سيتولى تنفيذ النشاط وزارة الصحة والسكان بالتعاون مع رابطة العمال الصحيين الخاصين المؤلفة من ١٤ منظمة غير حكومية قائمة في غوناف، والسهل الأوسط، والأقاليم الشمالية. وسيوفر البرنامج الحبوب، والفاصوليا، والعناصر المغذية لإعداد الطعام المسمى AKAMIL والمؤلف من ثلاثة أجزاء من الذرة وجزء من الفاصوليا. وفي المتوسط وتبعاً للحالة التغذوية فإن الأطفال سيتلقون كيساً من طعام AKAMIL زنة رطل واحد كل يومين. وسيوفر كل كيس من هذه الأكياس ١ ٦٦٠ سعرا حراريا و٨٠ غراماً من البروتين. وسيُدعم الطعام المخلوط بالعناصر المغذية. كما سيقدم **البرنامج** مسحوق الذرة المدعم بالصويا، واللحوم والأسماك المعلبة، والزيوت النباتية، والفاصوليا لتوزيعها على الحوامل والمرضعات المعانيات من سوء التغذية. وستسلم السلع إلى المراكز الصحية على يد منظمة غير حكومية مسؤولة عن الجوانب اللوجستية وعن الإشراف على النشاط.

المشاركون والمزايا المنشودة

٣٩- يرمي النشاط إلى خدمة أشد الأقاليم فقرا في البلاد حيث يتفشى سوء التغذية الحاد على أوسع نطاق. ويتألف المستفيدون من الأطفال دون سن المدرسة والحوامل والمرضعات. وسترسل مساعدات **البرنامج** إلى نحو ١٠٠ مركز صحي في بور أو برانس و١٥٠ مركزاً في الأقاليم الشمالية. ويضم المستفيدون ٨٠٠ ٦ حامل و٨٠٠ ٦ مرضعة سيحصلن على حصص يومية مؤلفة من ٣٠٠ غرام من مسحوق الذرة المدعم بالصويا، و٣٠ غراماً من البقول، و٣٠ غراماً من الزيوت النباتية، و٣٠ غراماً من اللحوم والأسماك المعلبة. كما سيستفيد من هذا النشاط في المتوسط ٠٠٠ ٣٢ طفل من الأطفال دون سن المدرسة سنوياً في المناطق الريفية والأحياء الحضرية الفقيرة في بور أو برانس.

٤٠- وسيتمكن المستفيدون من الوصول إلى الخدمات الطبية، ومن تلقي التوعية الإصحاحية والتغذوية. وستشكل مساهمة **البرنامج** التغذوية جزءاً هاماً من حزمة الخدمات اللازمة للنهوض بالحالة الصحية والتغذوية للمستفيدين.

المساندة والتنسيق وترتيبات الرصد والتقييم

٤١- تقوم رابطة العمال الصحيين الخاصين و**منظمة اليونيسيف** و**منظمة الصحة العالمية** و**الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** ووزارة الصحة بالفعل في المراكز الصحية المقصودة بتقديم الدعم الفني، والأموال والمواد اللازمة لهذا النشاط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن **منظمة اليونيسيف** ستساعد في رصد وتقييم هذا النشاط بالتعاون مع الحكومة و**البرنامج** و**منظمة الصحة العالمية**. وستغطي عمليات التقييم الدورية المؤشرات الصحية والتغذوية، وتخصيص الحكومة والشركاء الآخرين للموارد، وتوزيع الأغذية، و مدى تقدم المستفيدين في ميدان التوعية الغذائية ورعاية الأطفال. وسيتولى **البرنامج** تغطية نسبة ١٠٠ في المائة من تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة والتي تقدر بنحو ٩٠ دولاراً للطن الواحد.

٤٢- تعمل كل من **منظمة اليونيسيف** و**منظمة الصحة العالمية** و**الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (منظمة كير، وكالة السبتيين للتنمية والإغاثة، خدمات الإغاثة الكاثوليكية)** بالفعل في ميدان صحة الأمومة والطفولة وتخطيط الأسرة على المستوى القطري. وتشارك هذه المنظمات ببرامج التطعيم، ومكافحة أمراض الإسهال والالتهابات التنفسية الحادة، وترويج الرضاعة الطبيعية، وتخطيط الأسرة، والإنعاش التغذوي، والتدريب، وإعادة التدريب، وتوفير المعدات للقابلات، والمراكز الصحية، وتوفير الرعاية قبل الولادة وأثنائها، ومنع انتشار الأمراض المنقولة جنسياً.

٤٣- وسيتم تعيين أربعة من متطوعي **الأمم المتحدة** من أبناء البلاد للمساعدة في إدارة المشروع في المراكز الصحية المقصودة. وستبلغ تكاليف هؤلاء المتطوعين نحو ٦ ٠٠٠ دولار لكل منهم سنوياً. وستجمع المعلومات عن استخدام سلع المعونة الغذائية شهرياً بالترافق مع التقارير الواردة من نقاط التوزيع؛ كما ستعد تقارير ربع سنوية ونصف سنوية على أساس الزيارات الميدانية الدورية.

تقدير التكاليف

٤٤- يتطلب هذا النشاط ٢٠ ٠٠٠ طن من الأغذية على مدى خمس سنوات. وتتألف هذه الأغذية من الفاصوليا السوداء، ومسحوق الذرة المدعم بالصويا، والزيوت، والفاصوليا الحمراء، والأسماك، والطعام المخلوط المدعم بالعناصر المغذية (AKAMIL). وتقدر مساهمة **البرنامج** بنحو ١٥,٦ مليون دولار. وستوفر الحكومة مبلغ ٦٦٠ ٠٠٠ دولار بينما ستقدم **منظمة اليونيسيف** مبلغ ٤٠ ٠٠٠ دولار لأنشطة الرصد والتقييم.

النشاط الأساسي الثاني: التعليم الأساسي والتغذية (لاسيما للنساء والفتيات)

التركيز الاستراتيجي

٤٥- يهدف المشروع إلى خدمة الأقاليم المتسمة بمستويات قصوى من انعدام الأمن الغذائي والفقر والاحتياجات التعليمية. وتساند مساعدات **البرنامج** الاستراتيجيات الحكومية في ميدان التعليم وستكفل التردد المنتظم على المدارس وتفادي

الانقطاع عن الدراسة، كما ستحسن من قدرات الأطفال الدراسية وما يحصلون عليه من عناصر دقيقة مغذية، وستعزز من تعليم الفتيات ومن الروابط بين المدارس ومجتمعاتها المحلية.

تحليل المشكلة

٤٦- يعتبر القطاع التعليمي في هاييتي من أكثر القطاعات التعليمية تخلفاً في العالم. وتصل نسبة الأمية إلى أكثر من ٧٠ في المائة (النسبة المتوسطة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي ١٣ في المائة) ويقدر المعدل الصافي للانخراط في المدارس الابتدائية بـ ٤٤ في المائة فحسب (المتوسط الإقليمي ٨٨ في المائة). وفي المناطق الريفية، فإن نحو ربع الأطفال في سن المدرسة الابتدائية فحسب يترددون على المدارس بالفعل. ويواجه هؤلاء الأطفال احتمالات كبيرة في الرسوب أو الانقطاع عن الدراسة. ووفقاً للحسابات المعدة في ١٩٩٢/١٩٩١ فإنه من بين كل ١ ٠٠٠ طفل يدخلون المدارس الابتدائية فإن ٤٣٤ منهم فقط يصلون إلى الصف السادس بينما يدخل ٢٨٨ منهم فحسب المدارس الثانوية.

٤٧- وعلى المستوى القطري، فقد أحرزت هاييتي تقدماً طيباً نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وفيما يتعلق بالانخراط في المدارس الابتدائية والمواظبة عليها فإن النصيب القطري للفتيات بين الطلبة المسجلين قد زاد إلى نحو ٤٨ في المائة كما أن نسب الحضور اليومية للفتيان والفتيات متماثلة تقريباً. غير أن الفجوة القائمة بين الجنسين، قد اتسعت في المناطق الريفية الفقيرة حيث تتولى الفتيات أمر الأعباء المنزلية (مثل جلب الماء والحطب، وإعداد الوجبات، ورعاية صغار الأطفال). وتعيق هذه الواجبات أداء الفتيات إذ أنهن تضطرهن إلى التأخر عن موعد المدرسة كما لا تتيح لهن وقتاً كافياً للدراسة في المساء.

٤٨- وماتزال الأمية تشكل مشكلة رئيسية، إذ أن ثلاثة من كل أربعة هاييتيين يجهلون القراءة أو الكتابة. وقد اتسعت الفجوة القائمة بين الرجال والنساء على المستوى القطري من واحد إلى خمسة في المائة خلال العقد الماضي، كما أن الحالة أشد سوءاً في المناطق المعزولة والريفية الفقيرة. وليس لدى الأسر الأكثر فقراً، والتي تترأسها نساء أميات، الوقت الكافي للتعلم لأن مسؤولياتها تجبرها على العمل لساعات طويلة لكسب رزقها. وتوضح البيانات الأخيرة أن الفتيات معرضات للأمية لأنهن في الغالب ينقطعن عن الدراسة في المدارس الريفية عند زواجهن، أو حملهن، أو مواجهتهن لأوقات عصيبة.

٤٩- وبالإضافة إلى القيود المذكورة أعلاه، فإن خدمات التعليم المتاحة للهاييتيين ذات نوعية رديئة، ولاسيما فيما يتصل بالبنيات الأساسية المدرسية. فمعظم الأبنية المدرسية في حالة سيئة إذ تفتقر إلى السقوف والأثاث، كما أن الصفوف غير كافية ومن ثم فإنها مكتظة بالطلاب.

الأهداف والنتائج المنشودة

٥٠- يتمثل الهدف طويل الأجل في مساعدة الفقراء من النساء والأطفال على تلبية احتياجاتهم في ميدان التعليم الأساسي وتعلم القراءة والكتابة على النحو المحدد في الخطة القطرية الحكومية للتعليم والتدريب.

٥١- **أما الأهداف والنتائج المحددة للبرنامج الأساسي** في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية ومنطقة العاصمة بور أو برانس فهي الآتية: (أ) المساهمة في ضمان استقرار ارتياد المدارس ومنع الانقطاع عن الدراسة فيما يتصل بنحو ٥٠٠ ٤٢ فتاة و٠٠٠ ٣٥ من الفتيان في المدارس الابتدائية؛ (ب) تحسين قدرات التركيز والتعلم لهؤلاء التلاميذ عبر

معالجة أمر جوعهم على المدى القصير؛ (ج) تعزيز اندماج المدارس المعانة في مجتمعاتها المحلية؛ (د) النهوض بما يتلقاه التلاميذ المذكورون من عناصر مغذية عبر توفير المشروبات المدعمة والأدوية الطاردة للديدان.

٥٢- وبصفة عامة فإن **الأهداف والنتائج المحددة للبرنامج التكميلي** في المناطق المعانة من البرنامج هي التالية: (أ) مساندة برامج محو الأمية التي تغطي ٦٠٠ ٢ امرأة فقيرة، و٥٠٠ ٤ فتاة و٥٠٠ ١ فتى من العاجزين عن الوصول إلى خدمات التعليم النظامية؛ (ب) مساندة جهود إعمار المدارس القابلة للاستمرار والمستندة إلى المجتمعات المحلية.

٥٣- ويتمثل دور مساعدة البرنامج الأساسية في توفير العون للعائلات المحرومة في الشمال والشمال الشرقي ومنطقة العاصمة بور أو برانس عبر توسيع المساعدات الجارية التي يقدمها **البرنامج** للمقاصف المدرسية. وقد بدأ المشروع هاييتي ٤١١١ في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢ وسينتهي في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨. وستوجه المساعدات المقبلة نحو التخفيف من النقص التغذوي والجوع قصير الأجل وستعمل على نقل الدخول لتحسين ارتياد المدارس والتخفيف من ظاهرة الانقطاع عن الدراسة عبر توفير العون للمقاصف المدرسية.

٥٤- **أما دور مساعدة البرنامج التكميلية** لمساندة الاستراتيجيات الابتكارية في المناطق المحرومة التي يساعدها **البرنامج** فيتمثل في: (أ) توفير حافز للآباء للتقليل من الأعباء المنزلية الملقاة على عاتق الفتيات؛ (ب) توفير المساندة التغذوية للفقراء والأميين والمهددين تغذوياً من النساء والأطفال الذين لا يرتادون المدارس (ولاسيما الفتيات العاجزات عن الحضور لأسباب متعلقة بالاقتصاد المنزلي أساسا)؛ (ج) تقديم حافز لاجتذاب هؤلاء النساء والأطفال إلى الصفوف التعليمية غير النظامية في مجتمعاتهم المحلية؛ (د) توفير حافز لاجتذاب المعلمين المتطوعين للعمل في هذه الصفوف غير النظامية؛ (هـ) توفير تعويض على شكل حصة من حصص الغذاء مقابل العمل إلى أفراد المجتمعات المحلية الذين يضطلعون بالأنشطة الرامية إلى تحسين الأبنية المدرسية والبنيات الأساسية لمياه الشرب النقية والإصحاح.

٥٥- وتتطلب أشكال المساعدة الأساسية توفير وجبة ساخنة يوميا (في الشمال والشمال الشرقي) أو وجبة خفيفة (في بور أو برانس)، تقدم خلال الفرصة الصباحية للتخفيف من آثار الجوع قصير الأجل (أو عند وصول التلاميذ بالنسبة للمدارس العاملة في فترة بعد الظهر).

٥٦- **وتتطلب أشكال المساعدة التكميلية** ما يلي: (أ) بالنسبة لصفوف محو الأمية؛ حصة عائلية على مدى ٨٠ يوماً للنساء المشاركات، وحصة جافة منفردة للفتيات للتناول في المنزل على مدى ١٦٠ يوماً، وحصة عائلية لـ ٣٩٠ من المعلمات المتطوعات لصفوف محو الأمية؛ (ب) بالنسبة لجهود الإعمار المستندة إلى المجتمعات المحلية؛ توفير الغذاء مقابل العمل لنحو ٦٠٠ ٨ امرأة خلال ٨٠ يوم عمل.

استراتيجية التنفيذ

٥٧- تقع المسؤولية الشاملة على عاتق وزارة التربية عبر وحدة إدارة المشروع القائمة في المشروع ٤١١١ في كاب هاييتيين. وستواصل هذه الوحدة الاضطلاع بمسؤولية عمليات التسليم إلى المواقع المشاركة عبر عقود مبرمة مع شركات النقل المحلية. وستتلقى الوحدة المساندة من مكتب **البرنامج** في هاييتي لتحسين تمويلها وقدراتها الإدارية. وستتولى وكالة التنمية والإغاثة إعداد الوجبات الخفيفة وتسليمها في منطقة بور أو برانس.

٥٨- وستضطلع لجان الإدارة المشكّلة في كل مدرسة معانة بمسؤوليات إضافية وستتمتع بصلاحية اتخاذ القرارات بغية السماح للوحدة بإدارة تشكيلة أغذية أكبر، وتحسين مراقبة النوعية في مواقع النشاط، وتكييف الأنشطة لتناسب الاحتياجات على نحو أفضل. وستتألف هذه اللجان من النساء أساساً.

٥٩- وستقع مسؤولية تنفيذ البرنامج التكميلي، بما في ذلك إدارة الأغذية من ميناء التفريغ وحتى التسليم إلى المجتمعات المحلية المشاركة، على عاتق وحدة إدارة كل نشاط أساسي بمساندة من وحدة الإدارة في كاب هاييتيين. وستتولى وزارة التربية تنفيذ عنصر محو الأمية بالتعاون مع **منظمة اليونسكو** و**منظمة اليونيسيف**. أما أنشطة تحسين المدارس فسيضطلع بها **صندوق المساعدة الاجتماعية والاقتصادية** بتمويل من **مصرف التنمية في البلدان الأمريكية** لتغطية تكاليف الموارد والأدوات. وستعد المشروبات المدعمة باستخدام الأغذية المخلوطة المنتجة محلياً.

المشاركون والفوائد المنشودة

٦٠- يتألف المشاركون من ٤٥٠ ٥٤ امرأة وفتاة و٢٥٠ ٤٠ فتى بما مجموعه ٧٠٠ ٩٤ مشارك في البرنامج الأساسي والتكميلي. وسيهدف النشاط إلى خدمة معظم المدارس الابتدائية الحكومية في أشد المناطق حاجة في الأقاليم الشمالية والشمالية الشرقية بالإضافة إلى منطقة العاصمة بور أو برانس.

المساندة والتنسيق وترتيبات الرصد والتقييم

٦١- يعتبر عنصر المقاصف في البرنامج الأساسي توسعاً للمشروع رقم ٤١١١، الذي يتولى حالياً توفير وجبات الغداء والوجبات الخفيفة للأطفال الفقراء في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية، وفي منطقة العاصمة بور أو برانس. ويجري حالياً إعداد الاقتراح الداعي إلى توسع يستغرق أربع سنوات ويبدأ في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨. وسيرتكز العنصر على عملية رصد الاتصال بالمستفيدين التي نفذت في المناطق الفقيرة في الشمال والشمال الشرقي وبور أو برانس في يونيو/حزيران ١٩٩٦ بمساعدة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارات الصحة والتعليم والتخطيط والزراعة. وسيطبق البرنامج التكميلي في المناطق التي سيتم فيها تنفيذ أنشطة البرنامج الأساسية الثلاثة بغية ضمان أثر معزز لمساعدة **البرنامج** الغذائية.

تقديرات التكاليف (البرنامج، الحكومة، المساعدات الأخرى)

٦٢- سيتطلب هذا النشاط الأساسي ٤٠٠ ٢٤ طن من السلع – ٢٠٠ ١٨ طن للبرنامج الأساسي و٢٠٠ ٦ طن للبرنامج التكميلي. وتقدر التكاليف التي سيتحملها **برنامج الأغذية العالمي** بنحو ٢٠,٣ مليون دولار؛ بينما ستقدم الحكومة ٠٠٠ ٩٥٠ دولار.

النشاط الأساسي الثالث: الإنتاج الغذائي الأسري والبنية الأساسية

التركيز الاستراتيجي

٦٣- يهدف النشاط إلى تعزيز الأمن الغذائي للأسر الفقيرة في المناطق الجبلية الهامشية من خلال زيادة الإنتاج الغذائي وصون التربة. وستتم مساندة الأنشطة المتصلة بالطوارئ كوسيلة لتشييد وإعمار البنية الأساسية المادية في المناطق

الشمالية الغربية والمناطق الأخرى المعرضة للكوارث. وسيتضمن ذلك توفير المعونة الغذائية المباشرة اللازمة للأمن الغذائي الفوري عبر أنشطة الغذاء مقابل العمل والمبادرات الرامية إلى خلق مصادر بديلة للغذاء والدخل.

٦٤- وتعتبر مشاركة السكان ضرورية لضمان استدامة أنشطة الغذاء مقابل العمل. وقد دلت الخبرات والدروس المستقاة من المشروع رقم ٥٥٨٣ - "الإعمار الزراعي وصون التربة في المناطق الجبلية الهامشية" أن أسلوب الغذاء مقابل العمل مقبول من جانب المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والراغبة في تحسين أحوالها المعيشية.

تحليل المشكلة

٦٥- يتفشى الفقر وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع في المناطق الجبلية الهامشية في هاييتي. ووفقاً للتقديرات فإن نسبة ٨٥ في المائة من سكان هذه المناطق يعيشون دون حد الفقر. ويصل حجم الإنتاج الغذائي إلى مستوى الكفاف فحسب وهو يغطي نسبة ٤٨ في المائة فقط من الاحتياجات الأسرية. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل أبرزها ما يلي:

(أ) طبوغرافية التربة وهشاشتها (ثلاثة أرباعها تربة جبلية)، بالإضافة إلى الضغوط الديموغرافية مما يجبر المزارعين على زراعة أراض جديدة وهشة في المناطق الجبلية؛

(ب) الظروف المناخية المتسمة بتهطال كثيف دوري، وأعاصير، وعواصف استوائية، وفيضانات، وموجات جفاف في بعض المناطق؛

(ج) استخدام الحطب والفحم النباتي كمصدر أساسي للطاقة وكمصدر أخير للدخل، مما يؤدي إلى استنفاد الغطاء الحرجي؛

(د) تطبيق تكنولوجيات وتقنيات زراعية رديئة؛ والافتقار إلى طرق عملية وفعالة لتربية الحيوانات الزراعية مما يسفر عن تدهور البيئة؛

(هـ) ضعف خدمات المساندة الزراعية في الميدان والإهمال العام للقطاع الزراعي حتى فترة قريبة؛

(و) ضآلة حجم الحيازات مما يقلل من كفاءة الإنتاج.

الأهداف والنتائج المنشودة

٦٦- يهدف النشاط الثالث إلى مساعدة أشد الأسر فقراً على إنتاج المزيد من الأغذية لاستهلاكها المباشر. ومن بين الغايات المباشرة تعزيز قدرة الأسر الضعيفة على الوصول إلى الأغذية. وستوجه نسبة ٥٠ في المائة في المتوسط من الحصص الغذائية والفوائد الكلية مباشرة إلى النساء.

٦٧- وثمة هدف فوري آخر وهو توفير الدعم الفني والتدريب للمزارعين في ميدان طرق إنتاج الأغذية وصون التربة وفي التنمية المستدامة لموارد المجتمعات المحلية لتحسين الأمن الغذائي من خلال البدء بأنشطة مدرة للدخل. وستتيح الأنشطة فرصاً لاكتساب الدخول للنساء، وستعزز من قدراتهن، وستخلق الآليات اللازمة لضمان مشاركتهن الفعالة في اتخاذ القرارات وتنفيذ النشاطات. وستنهض الأنشطة المنفذة في المناطق المقصودة بأحوال النساء من خلال اختصار الوقت المنفق في إعداد الطعام وجمع الماء والحطب.

دور المعونة الغذائية وأشكالها

٦٨- تتمتع المعونة الغذائية بمزية نسبية إزاء أنواع المساعدات الأخرى وذلك بالنظر إلى حالة العجز الغذائي، والافتقار إلى الموارد الحكومية اللازمة لتوفير الوظائف للعاطلين، وموسمية الأنشطة الزراعية. وسيتم نقل الدخول بصورة مباشرة عبر توفير حصص **البرنامج** الغذائية للمستفيدين المشاركين في الأنشطة. وتعتبر المعونة الغذائية موجهة ذاتياً نحو المجموعات السكانية التي لا تنعم بالأمن الغذائي إلا لفترة من ثلاثة إلى أربعة أشهر في العام فحسب والتي تعيش على حافة سوء التغذية الدائم.

استراتيجية التنفيذ

٦٩- ستتولى تنفيذ هذا النشاط شعبة الشؤون الاجتماعية وصون التربة في وزارة الزراعة والموارد الطبيعية، وذلك بمساعدة فنية من مشروع حماية الأراضي وإعمارها الذي يموله **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** وتنفذه **منظمة الأغذية والزراعة**. ويوفر **البرنامج** المساندة الإمدادية والرصد عبر استخدام متطوعي **الأمم المتحدة** القطريين الممولين من المساهمات الثنائية أو من الأموال الناجمة عن تحويل السلع إلى نقد.

٧٠- قام **البرنامج** و**منظمة الأغذية الزراعية** باستعراض إداري مشترك للمشروع بغية النهوض بأدائه وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والحكومية في أنشطته. وأسفر هذا الاستعراض عن تحديد عدد من العوائق. وتتصل هذه العوائق بضعف الهيكل الإداري للوحدة المنفذة، وقلة الدعم المالي الذي توفره وزارة الزراعة والموارد الطبيعية لعمليات المشروع. ونتيجة لهذا الاستعراض فقد اعتمدت الوزارة المذكورة تدابير لتلافي أوجه القصور الإدارية والمالية للمشروع.

٧١- يعد نهج المشاركة من بين السمات البارزة للمشروع. فقد اضطلعت المجتمعات المحلية ذاتها بتشكيل مجلس إدارة قائم على المشاركة في كل مجال من مجالات النشاط لتحديد وتخطيط وتنفيذ ورصد الأنشطة ذات الأولوية الرامية إلى زيادة الإنتاج الغذائي، وتحسين أو إنشاء البنية الأساسية لصون التربة وإمدادات المياه والطرق. وتكفل المجالس باعتبارها تضم ممثلين شرعيين عن كل قطاعات المجتمعات المحلية تنسيق وتنفيذ جميع الأنشطة ضمن كل منطقة.

٧٢- وستساعد المنظمات غير الحكومية مثل منظمة الغوث الدائم للعائدين وجماعة البحوث والمساندة في الغرب الأقصى منظمات المجتمعات المحلية مباشرة في عمليات التخطيط والتنفيذ. وستتيسر مشاركة المنظمات غير الحكومية عبر وضع مبادئ توجيهية تحدد الأدوار والمسؤوليات ومن خلال الاتفاقيات الموقعة بين وزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية **والبرنامج**، وآليات الرصد والتقارير. وسيجري التفاوض على وضع ترتيبات مماثلة مع مكتب **الأمم المتحدة** لخدمات المشاريع بالنسبة لمنطقة الشمال الغربي. وسيوفر مركز تدريب ليمبي التدريب للمزارعين في ميادين الإنتاج الغذائي، وصون التربة، والحراجة الزراعية، والأنشطة الإنمائية الأخرى.

٧٣- **برنامج الاستعداد للطوارئ**. من المزمع اعتماد مخصصات سنوية قدرها ١ ٠٠٠ طن من السلع على أن يعتمد بالنسبة للحصص النهج والحجم ذاتهما طيلة البرنامج القطري الذي يستغرق خمس سنوات. ومن المنتظر أن ينفذ نشاط الاستعداد للطوارئ على شكل الغذاء مقابل العمل وباستخدام نهج قائم على مشاركة المجتمعات المحلية. ويتمثل الهدف الأساسي لهذا النشاط في التخفيف من وطأة الكوارث وتفاديها في المناطق المعرضة لها من البلاد.

المستفيدون والفوائد المنشودة

٧٤- شارك في أنشطة المشروع منذ البدء به في أبريل/نيسان ١٩٩٦ ما مجموعه ٠٠٠ ١٥ مستفيد تقريباً منهم نسبة ٦٠ في المائة من النساء الريفيات الفقيرات. ومن المنتظر أن يصل عدد المستفيدين إلى ٠٠٠ ٢٠ في السنة الثالثة، وهو ما يعني أن مجموع عدد المستفيدين بصورة مباشرة أو غير مباشرة سيبلغ ٠٠٠ ١٠٠ مستفيد. وتندرج البقاع المختارة لتنفيذ المشروع ضمن المناطق الجبلية الهامشية في الشمال والغرب، حيث يقل مستوى المعيشة عن المتوسط القطري. وبالإضافة إلى تحسين الأمن الغذائي الفوري فإن الحصص الغذائية والمدخلات الزراعية قد أسهمت في صون التربة وتطوير البنية الأساسية الريفية في المجتمعات المحلية التي نفذت فيها الأنشطة وبفضل المعارف الفنية التي حصل عليها المستفيدون من التدريب فإنهم قادرون على استخدام أراضيهم على نحو إنتاجي أفضل مما يؤدي إلى حصولهم على مغانم طويلة الأجل. كما أن نهج المشاركة سيوفر فوائد اجتماعية جمة حيث أنه يحيي الروح الاجتماعية ويتيح إعادة تشييد المؤسسات المجتمعية والاقتصادية والاجتماعية. وفوق ذلك، فإن الأنشطة ستنهض بالحالة التغذوية والاقتصادية للنساء اللواتي يعتبرن المستفيدين الرئيسيين المقصودين. وخلال فترة السنتين الأوليين فإن ٤٠ في المائة على الأقل من الأصول المادية المنشأة أو الفوائد المتولدة ستذهب مباشرة إلى النساء، ثم ترتفع هذه النسبة لتبلغ ٦٠ في المائة في فترة السنوات الثلاث المتبقية. وسيسفر ذلك عن نسبة متوسطة قدرها ٥٠ في المائة.

المساندة والتنسيق والرصد والتقييم

٧٥- سيتعاون **البرنامج** مع مكتب **الأمم المتحدة** لخدمات المشاريع وجماعة البحوث والمساندة في الغرب الأقصى و**منظمة العمل الزراعي الألماني** و**كير** والشركاء الإنمائيين الآخرين العاملين في منطقة المشروع على تنفيذ أنشطة الغذاء مقابل العمل الرامية إلى تعزيز الإنتاج الغذائي وتطوير البنية الأساسية. وسيتولى المكتب القطري **للبرنامج** تنسيق التقارير بشأن كل مؤشرات الرصد وتقييم الأثر الكلي على الأمن الغذائي. وستشرف شعبة الشؤون الاجتماعية وصون التربة في وزارة الزراعة على العمل وترصد تقدم وإنجازات المنظمة المنفذة غير الحكومية. وستنفذ عملية تقييم في عام ١٩٩٩ حال إنجاز المرحلة الراهنة لتقدير مساهمة المشروع في تعزيز الأمن الغذائي للمجتمعات المحلية المقصودة.

تقديرات التكاليف (البرنامج، الحكومة، المساعدات الأخرى)

٧٦- سيتطلب هذا النشاط ٥٠٠ ٣٤ طن من السلع، منها ٨٧٣ ١ طناً ممولة بالفعل في إطار المشروع الراهن. ومن المتوقع أن يتم التنفيذ على مرحلتين. وستشمل المرحلة الأولى عملية توزيع سنوية مباشرة لـ ٢٥٠ ٤ طناً خلال ١٩٩٨-١٩٩٩ وتحويل ٧٥٠ طناً من الزيوت النباتية أو السلع الأخرى غير المنتجة محلياً إلى نقد في حال عدم توافر مبالغ نقدية. أما المرحلة الثانية فستتضمن عملية توزيع سنوية لـ ٣٧٥ ٦ طناً من السلع وتحويل ١٢٥ ١ طناً من الزيوت النباتية إلى نقد أو توفير مبالغ نقدية لتغطية المتطلبات التشغيلية للنشاط من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢. وتقدر التكاليف التي سيتحملها **البرنامج** بنحو ٢٣,٦ مليون دولار مع توفير الحكومة لمبلغ أربعة ملايين دولار من خلال اقتسام التكاليف.

القضايا الرئيسية والمخاطر

الافتراضات المتعلقة بالبيئة السياسية والمؤسسات القطرية وشركاء المساعدات

٧٧- تشمل الافتراضات المتعلقة بالبيئة السياسية التوصل إلى إجماع وطني واسع على الإصلاحات السياسية، ومشاركة السكان في المبادرات الإنمائية، وتطبيق اللامركزية، وقدرة المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية على تنفيذ الأنشطة، وسير العمل في اللجنة القطرية للأمن الغذائي.

المخاطر والشروط الأساسية للتنفيذ

٧٨- تشمل القضايا الرئيسية التي يمكن أن تعرقل تنفيذ البرنامج القطري الافتقار إلى الموارد وضعف القدرة التشغيلية للحكومة. ومن الواجب بالضرورة تعويض ذلك عبر أنشطة التخطيط وبناء القدرات الحكومية. ويرى البرنامج أن من المتعذر تنفيذ استراتيجية فعالة للمعونة الغذائية ما لم يتوافر تنسيق وثيق بين الحكومة ومختلف الجهات المانحة للمعونة الغذائية. ويعتبر تحديد الأهداف الفعال للمعونة الغذائية نحو الشرائح الأشد فقراً وحاجة عنصراً أساسياً في تحقيق الأهداف الرئيسية للبرنامج القطري ولبيان رسالة **البرنامج**. وستنفذ عملية تقييم في منتصف المدة للبرنامج القطري لمعرفة ما حققه من أثر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مساهمات الجهات المانحة تعتمد على العديد من العوامل الخارجة عن نطاق هذا البرنامج القطري. وتشمل المخاطر الأخرى عجز **برنامج الأغذية العالمي** عن تمويل هذا البرنامج مما سيتطلب إجراء تعديلات على أساس الموارد المتاحة **للبرنامج**.

٧٩- وكما أشرنا أعلاه، فإن عوامل ضيق آفاق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى انكماش القاعدة الضريبية وانخفاض معدلات التحصيل قد تحد من قدرة الحكومة على توفير ما تدعو إليه الحاجة من أموال وموظفين للاستفادة على الوجه الأكمل من الأغذية المتاحة. ويمكن أن تسهم بعض ترتيبات اقتسام التكاليف مع وكالات **الأمم المتحدة** مثل **منظمة اليونيسيف** و**صندوق الأمم المتحدة للسكان** و**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** أو الجهات المانحة الثنائية في التقليل من فجوة الموارد. كما أن المعدل العالي لدوران الموظفين النظراء في الوزارات المنفذة أو الوكالات الحكومية، والناجم عن الوضع السياسي المتغير، يمكن أن يؤثر على سرعة التقدم إن لم يؤثر على التنفيذ ذاته.

٨٠- تهدف المشروعات المعانة من البرنامج في هاييتي إلى خدمة الفقراء في أشد المناطق فقراً، وهو ما يجعل من التنفيذ أمراً عسيراً. ويشدد البرنامج القطري كثيراً على الأمن الغذائي عبر الانتقاء الدقيق للمناطق المقصودة، والسعي لضمان الاستدامة من خلال تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والسكان (ولاسيما النساء)، وتوسيع التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية، وخلق الأصول المادية طويلة الأجل للنهوض بالأحوال المعيشية للمستفيدين. وتتمثل الأخطار الرئيسية المحدقة بالتحسين المستدام للأمن الغذائي في توزيع الأنشطة على يد القادة الأدعياء للمجتمعات المحلية لا على يد المستفيدين أنفسهم، والاعتقاد بأن الأغذية المقدمة هي مرتبات لا مجرد حوافز ومن ثم فإن قيمتها يجب أن تكون معادلة لقيمة الأجور السوقية ذاتها.

عملية إدارة البرنامج

التقدير

٨١- ستصاغ أنشطة هذا البرنامج القطري وفقاً لدورة مشروعات **البرنامج** مع تعديلها حسب الضرورة بما يراعي تفويض السلطات.

تنفيذ البرنامج

سلطات التنسيق والتنفيذ

٨٢- تقع مسؤولية الإدارة والرصد وتقييم أثر البرنامج على عاتق الحكومة التي يساندها المكتب القطري **لبرنامج الأغذية العالمي**. وقد أنشئت بالفعل وحدتان لإدارة المشروع تتولى كل منهما أمر نشاط من النشاطين الأساسيين للبرنامج وهما التنمية الريفية والمقاصف المدرسية.

مشاركة المستفيدين

٨٣- سيجري السعي بصورة منتظمة لإشراك المجتمعات المحلية بصورة فعالة وضمان أهمية الأنشطة وصلتها باحتياجات هذه المجتمعات. وسيكفل المكتب القطري **للبرنامج** تحقيق هذه الأهداف. وسيتم ذلك عبر شبكة من المنظمات المحلية غير الحكومية ذات السمعة الطيبة والقدرة المثبتة على توفير المساندة الوافية لتنفيذ الأنشطة.

٨٤- وضمن النشاط الأول، فإن كل المشاركين والمستفيدين تقريباً سيكونون من النساء والأطفال. وستبذل الجهود لإشراك النساء اللواتي يترددن على المراكز الصحية في أنشطة توفير الخدمات الصحية والتغذوية وفي نقل معارفهن وخبراتهن المتصلة بسبل تحسين الحالة الصحية والتغذوية لأطفالهن إلى المستفيدات الجديدات. أما في إطار النشاط الثاني، فسيدرب المستفيدون على التقنيات الأفضل إنتاجية للزراعة واستخدام الأراضي. وسيتم التركيز بشكل خاص على الأسر التي تترأسها نساء للنهوض بأمنها وملكياتها للأصول المادية. وينبغي أن تشرك الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المنفذة والمتعاونة النساء في أنشطتها. وستوفر سلطات المشروع التدريب فيما يتصل بقضايا التمايز بين الجنسين لضمان إشراك النساء في عملية اتخاذ القرارات. وستوجه نسبة ٦٠ في المائة على الأقل من موارد البرنامج القطري مباشرة إلى النساء.

ترتيبات نقل الأغذية

٨٥- تكفل المكتب الوطني لمساندة **برنامج الأغذية العالمي** حتى يناير/كانون الثاني بأمر خدمات نقل الأغذية واستكمل جهوده بإبرام عقود مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المشاركة. ومنذ ذلك الحين اضطلع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية اضطلاعاً تاماً بتلك الخدمات مما عزز من الفعالية والكفاءة التكاليفية. ويقوم المكتب القطري **للبرنامج** بتوسيع دوره في هذا الميدان محققاً نتائج طيبة. كما تسارعت وتيرة تخليص السلع بحيث غدت العملية تتطلب حالياً أقل من ١٠ أيام من تاريخ الوصول وحتى تخليص الشحنات وتسليمها إلى المخازن. وتحققت وفور ضخمة في الوقت والمال عبر عمليات التسليم المباشرة للشحنات الغذائية إلى أقرب ميناء إلى مناطق التنفيذ.

ترتيبات تبادل السلع

٨٦- ثمة ترتيبات للمبيعات المحلية بالفعل، وقد اكتسب المكتب القطري للبرنامج خبرة في هذا المجال واستخلص دروسا مفيدة. وستنفذ عمليات تحويل السلع إلى نقد بالتعاون الوثيق مع وزارات التخطيط، والمالية، والتجارة، والزراعة، مع تحديد واضح للجدول الزمني والحجم والتوقيت تفادياً للإخلال بالمعاملات التجارية وإلحاق آثار سلبية بالإنتاج المحلي. وبمساعدة من **الهيئة الكندية للتعاون الاقتصادي الدولي** ذات الخبرة العميقة بعمليات تحويل السلع إلى نقد فسيجري استكشاف إمكانيات المشتريات المحلية للسلع. وستوضع ترتيبات المبيعات المحلية في صيغتها النهائية ويتم الاتفاق مع المشترين قبل تسليم السلع. وسيتيح ذلك بيع السلع بأسعار تلبي معايير الكفاءة التكاليفية. وبصورة بديلة، فإنه يمكن الاستعاضة عن المبيعات المحلية بتوفير مبالغ نقدية لتغطية تكاليف المساندة المباشرة. وهذا الخيار أقل تعقيداً واستهلاكاً للوقت، كما أنه يتسم بالكفاءة التكاليفية في معظم الحالات.

أهداف العمل السنوية وتخصيص الموارد

٨٧- تعتمد مشروعات الغذاء مقابل العمل على خطط العمل السنوية للإدارات المنفذة، وستتماشى مخصصات **البرنامج** الغذائية بصورة دقيقة مع هذه الخطط. وستحدد المخصصات السنوية داخل القطر حينما تتم معرفة المستوى السنوي المتاح للبرنامج القطري. وسيقوم المكتب القطري **للبرنامج** بذلك بالاتفاق مع الوزارة المختصة ومكتب التنسيق القطري للأمن الغذائي. وبالنسبة لكل نشاط من الأنشطة، فإن عملية مماثلة ستبلغ ذروتها بالحصول على موافقة مكتب التنسيق المذكور.

رصد البرنامج ومراجعة حساباته

الترتيبات المؤسسية

٨٨- تتبع المشروعات المعانة من **البرنامج** في هاييتي نظام التقارير الموحد المعتمد في **البرنامج**. وبالنظر إلى ضعف القدرات المؤسسية، فإن المكتب القطري **للبرنامج** يقوم بمساعدة الوحدات الإدارية في إعداد التقارير. كما يوفر المكتب

متطوعين قطريين لرصد وتقييم الأنشطة والقيام بزيارات ميدانية منتظمة. وستنفذ أنشطة رصد التقدم نحو تحقيق أهداف البرنامج القطري بالتعاون الوثيق مع مكتب التنسيق القطري للأمن الغذائي والوزارة المختصة على نحو ما هو قائم بالنسبة للبرامج القطرية لوكالات **الأمم المتحدة** الأخرى.

المؤشرات الرئيسية وأنواع التقارير ووتيرتها

٨٩- يتولى نظام الرصد قياس مدخلات المشروع ومخرجاته في ضوء الإنجازات المادية المستهدفة. وستستخدم مؤشرات كمية لقياس استدامة الأنشطة وآثارها على أوضاع المستفيدين من زوايا التغذية والصحة والدخل والأمن الغذائي. وسيولى انتباه خاص إلى تحديد الإنجازات حسب الجنس والمجموعات الاجتماعية. وتشمل المؤشرات الرئيسية: الدخل المنقول عبر أنشطة المعونة الغذائية، والزيادة في الأمن الغذائي الأسري، والحالة التغذوية للنساء الضعيفات، وأداء سلطات المشروع.

٩٠- ومع الوجهة الجديدة وما هو منتظر من دمج وتركيز فعّالين للأنشطة المعانة من **البرنامج** في مجتمعات محلية مختارة، فإن من المحبذ اعتماد تقديرات صارمة للأثر والتأثيرات. ويمكن الاستفادة من هذه الفرصة على النحو الأمثل عبر الاعتماد الكبير على الأعمال التي أنجزتها بالفعل أو التي تزمع تنفيذها المكاتب المحلية **للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومنظمة كير، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، ووكالة السبتيين للتنمية والإغاثة**. وعلى وجه الخصوص، فإن بمقدور **البرنامج** الاستفادة على الفور من مصفوفات الأمن الغذائي والخطوط القاعدية للأمن المعيشي التي جرى تطويرها في المجتمعات المحلية والأسر المنفردة. وتعتبر هذه المصفوفات والخطوط مفيدة لا في هيكلة تقييمات جارية عملية وموثوق بها وتقديرات دورية للأثر فحسب بل وكذلك في تركيز الأنشطة الأساسية المقترحة المعانة من **البرنامج** والموجهة خصيصاً نحو الأسر التي تترأسها النساء والتي تمس حاجتها إلى مساندة **البرنامج**.

٩١- وتعتبر وحدة الرصد وتحديد الأهداف وتقييم الأثر في **منظمة كير**، المنشأة حديثاً والجاري تطويرها بمساعدة من **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**، ذات أهمية وفائدة بشكل خاص **للبرنامج**، وهو ما ينطبق أيضاً على النظام المؤقت لمعلومات الأمن الغذائي بأكمله في الوكالة المذكورة. وهناك ثلاثة مستويات للمؤشرات الرئيسية التي سيجري تقصيها عبر وحدة الرصد وتحديد الأهداف وتقييم الأثر وهي: (أ) المؤشرات الأساسية: الإنتاج الزراعي، قياسات الأمطار، السوق المحلية؛ (ب) المؤشرات المتزامنة: الاستراتيجيات المعتمدة بعد فترة طويلة من الطوارئ؛ (ج) المؤشرات التتبعية: الحالة التغذوية، الإصحاح، الاقتصاد المنزلي، الهجرة الدائمة، التدهور البيئي. وبإمكان وحدة الرصد والنظام المؤقت آنفي الذكر أن يشكلا الأساس الذي يرتكز عليه **البرنامج** لمتابعة العمل، ولو أن الحاجة تدعو إلى بعض عمليات الصقل. وعلى أية حال، فقد وافقت **منظمة كير** على مساعدة **البرنامج** في أنشطته المتعلقة بالرصد والتقييم على أساس تسديد التكاليف.

٩٢- وستحدد الترتيبات المؤسسية لمتطلبات الرصد والتقارير ومراجعة الحسابات لكل نشاط أساسي وتكميلي بصورة مفصلة في "العقود التشغيلية". وستنشأ وحدة لإدارة البرنامج في الوزارة النظيرة المعنية لكل نشاط أساسي؛ وستتولى هذه الوحدات مسؤولية أنشطة الإدارة والرصد المنتظمة، بالإضافة إلى ما توكله إليها **منظمة كير** من أنشطة بموجب عقود مدتها ستة أشهر. وستوفر **منظمة كير** التدريب، كما أنها ستصمم وتعد نماذج للتقارير على مستوى المجتمعات المحلية ومواقع المشروع.

مؤشرات الإنذار المبكر

٩٣- تنفذ المشروعات المعانة من **البرنامج** في أشد المناطق فقراً من البلاد حيث تعيش نسبة ضخمة من النساء الفقيرات والأطفال المعانين من سوء التغذية. ويقوم عدة شركاء رئيسيين برصد مؤشرات سوء التغذية والفقر ووضع خرائط الحساسية إزاء الاختلالات الغذائية. وستستخدم عوامل مثل تفاوت أسعار الأغذية والحيوانات الزراعية، ومعدلات سقوط الأمطار، وسوء التغذية في صفوف الأطفال، ومعدلات وفيات الأطفال وإصابتهم بالأمراض، وانتظام الفتيات في المدارس ومؤشرات الإنذار المبكر الأخرى لتتبع تطور مدى توافر الأغذية على المستويات المحلية والأسرية. وفي حال حدوث حالات نقص غذائي ضخمة ناجمة عن الكوارث الطبيعية في مناطق المشروعات المعانة من **البرنامج**، فسيكون بالمستطاع زيادة حجم السلع المقدمة إذا ما طلبت الحكومة ذلك وسمحت بهذه الموارد المتوافرة.

ترتيبات الحسابات

٩٤- ستجري مناولة الأموال المتولدة من تحويل السلع إلى نقد من خلال حسابات مصرفية ذات فوائد؛ وبالنظر إلى أن انخفاض قيمة الغورد ضئيل نسبياً وبما أن التضخم قيد الضبط (بفضل تحويلات تقدر قيمتها بنحو ١,٥ مليار دولار سنوياً) فسيتم الإيداع بالغورد. وكما أشير آنفاً، فإن المكتب القطري سيدير هذا الحساب بالنيابة عن الحكومة. وسيفتح حساب ثان لكل مشروع بمثل هذه الأموال في مصرف جمهورية هاييتي على أن يديره مدير المشروع. وسيضطلع المكتب القطري **للبرنامج** بتجديد موارد هذه الحسابات بناء على طلب مدير المشروع وبعد تقديم المستندات الداعمة بشأن استخدام الأموال ومبررات نفقات المشروع. وسيخضع الحساب الرئيسي لمراجعة سنوية. وسيشرف المسؤول المالي في المكتب القطري على إدارة الأموال المتولدة ويقدم المشورة والمساعدة للمدراء لضمان تماشي أنظمة المحاسبة المالية وممارساتها وإجراءاتها مع متطلبات مراجعة الحسابات المعتمدة لدى الحكومة **والبرنامج**.

تعديل البرنامج واستكمال الأنشطة القطرية

٩٥- سيوفر المكتب القطري **للبرنامج** المساندة وسيرصد بصورة دقيقة تنفيذ جميع الأنشطة في البرنامج القطري على أساس تقارير وحدة إدارة المشروع، واستنتاجات موظفي **البرنامج**، ونتائج زيارات موظفي الرصد الميدانيين **للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**، وملاحظات الشركاء الإنمائيين الآخرين. ويعرض تقرير المكتب القطري ضمن تقرير هذا المكتب عن المشروع. وتوضع محتويات هذا التقرير تحت تصرف الشركاء الإنمائيين المعنيين ووحدة إدارة المشروع. كما ستقدم التقارير إلى المكتب القطري لتنسيق الأمن الغذائي التماساً لآرائه وتعليقاته وستتخذ التدابير لتحسين سير العمل في المشروع.

التقييم

٩٦- أُدرجت عمليات تقييم منتظمة متأصلة ضمن كل نشاط من أنشطة المشروع. وسيستفيد المكتب القطري بشكل كبير من نظام وحدة الرصد وتحديد الأهداف وتقييم الأثر باستخدام مؤشرات قياس للأداء وذلك لتقييم كل نشاط أساسي وتكميلي. وستنفذ وتحدّث تقديرات ودراسات خاصة بشأن المسائل الأساسية بما في ذلك الأمن المعيشي، والتقدير السريع

للأمن الغذائي، ومشاركة الجنسين، وتدفق الفوائد على المجتمعات المحلية الفقيرة، والحالة التغذوية والصحية. وستنفذ عمليات التقييم بمشاركة الحكومة الكاملة.

٩٧- سينفذ استعراض لمنتصف المدة في أوائل عام ٢٠٠٠، بعد العامين الأولين من التنفيذ. وسيرفع التقرير الناجم عن ذلك إلى **المجلس التنفيذي**. وستمكّن الدروس المستفادة المكتب القطري للبرنامج والمكتب القطري لتنسيق الأمن الغذائي من إجراء التعديلات الضرورية للنهوض بالأداء وتوفير الأساس لتنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج القطري. وسينفذ الاستعراض في آن واحد مع استعراضات البرامج القطرية لوكالات **الأمم المتحدة** الأخرى.

الملحق الأول

متطلبات الموارد في البرنامج القطري لهاييتي (١٩٩٨-٢٠٠٢)

النشاط	الفئة	التكلفة (بملايين الدولارات)	السلع (بالأطنان)[1]					
			١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	المجموع
النشاط الأول: الصحة والتغذية للمجموعات الضعيفة من النساء والأطفال	أساسي	١٥,٦	٢ ٥٠٠	٢ ٥٠٠	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
النشاط الثاني: التعليم الأساسي والتغذية	أساسي	١٥,٤	٣ ٢٠٠	٣ ٥٠٠	٣ ٦٠٠	٣ ٧٠٠	٤ ٢٠٠	١٨ ٢٠٠
النشاط الثالث: الإنتاج الغذائي الأسري والبنية الأساسية	أساسي	٢٣,٦	٦ ٥٠٠	٦ ٥٠٠	٧ ١٠٠	٧ ٢٠٠	٧ ٢٠٠	٣٤ ٥٠٠
مجموع الأنشطة الأساسية		**٥٤,٦**	**١٢ ٢٠٠**	**١٢ ٥٠٠**	**١٥ ٧٠٠**	**١٥ ٩٠٠**	**١٦ ٤٠٠**	**٧٢ ٧٠٠**
ممول		**٢,٦**	**١ ٨٧٣**	–	–	–	–	**١ ٨٧٣**
غير مغطى		**٥٢,٠**	**١٠ ٣٢٧**	**١٢ ٥٠٠**	**١٥ ٨٠٠**	**١٦ ٢٠٠**	**١٦ ٤٠٠**	**٧٠ ٨٢٧**
النشاط الأول: محو الأمية في صفوف النساء والأطفال	تكميلي	١,٥	٣٥٠	٣٥٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	١ ٩٠٠
النشاط الثاني: البنية الأساسية المدرسية	تكميلي	٣,٤	٦٥٠	٦٥٠	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	٤ ٣٠٠
مجموع الأنشطة التكميلية		**٤,٩**	**١ ٠٠٠**	**١ ٠٠٠**	**١ ٤٠٠**	**١ ٤٠٠**	**١ ٤٠٠**	**٦ ٢٠٠**[1]

(١) لا يشمل ذلك ١ ٠٠٠ طن سنويا للأنشطة المتصلة بالطوارئ لمساعدة البلد على مجابهة آثار الكوارث الطبيعية، وفي حال عدم وقوع كارثة طبيعية في أي سنة معينة فستستخدم ا غذية في أنشطة الغذاء مقابل العمل الرامية إلى إصلاح وصيانة البنيات ا ساسية في المناطق المعرضة للكوارث.

الملحق الثاني

تفاصيل تكاليف البرنامج القطري لهاييتي ١٩٩٨-٢٠٠٢

(بالدولارات)

هدف الإنفاق	النشاط الأساسي الأول		النشاط الأساسي الثاني		النشاط الأساسي الثالث		النشاط التكميلي الأول		النشاط التكميلي الثاني		المجموع
	التكلفة		التكلفة		التكلفة		التكلفة		التكلفة		
	لكل طن		لكل طن		لكل طن		لكل طن		لكل طن		
عدد المستفيدين		٢٥ ٦٠٠		٨٦ ١٠٠		١٠٠ ٠٠٠ (٢٠ ٠٠٠ أسرة)		٨ ٦٠٠		١٠ ٢٠٠	**٢٣٠ ٩٠٠**
السلع (بالطن)		٢٠ ٠٠٠		١٨ ٢٠٠		٣٤ ٥٠٠		١ ٩٠٠		٤ ٣٠٠	**٧٨ ٩٠٠**
	٣٥٠	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٥٠	٨ ٢٠٨ ٢٠٠	٣٥٠	١٢ ٠٧٥ ٠٠٠	٤٥٠	٨٥٥ ٠٠٠	٤٥٠	١ ٩٣٥ ٠٠٠	**٣٠ ٠٧٣ ٢٠٠**
الشحن	٧٦	١ ٥٢١ ٤٠٨	١٠٨	١ ٩٧٥ ٢٠٠	١٠٠	٣ ٤٥٠ ٠٠٠	١٠٨	٢٠٥ ٠٠٠	١٠٨	٤٦٤ ٤٠٠	**٧ ٦١٦ ٢٠٨**
النقل الداخلي والتخزين والمناولة	٩٠	١ ٨٠٠ ٠٠٠	٧٠	١ ٢٧٦ ٠٠٠	٦٤	٢ ٢٠٨ ٠٠٠	٧٠	١٣٣ ٠٠٠	٧٠	٣٠١ ٠٠٠	**٥ ٧١٨ ٠٠٠**
تكلفة الدعم المباشر		٣ ٤١١ ٦٠٠		٢ ٠٩٧ ٥٤٣		٣ ٠٤٢ ٥٧٦		١٢٧ ٢٨٢		٢٩٢ ٦٩٢	**٨ ٩٧١ ٦٩٣**
تكلفة الدعم غير المباشر (١٣,٩ في المائة)		١ ٩٠٨ ٨٨٨		١ ٨٨٤ ٤١٥		٢ ٨٨٧ ٨٠٥		١٨٣ ٥٤٧		٤١٦ ٠٣٩	**٧ ٢٨٠ ٦٩٤**
المجموع		**١٥ ٦٤١ ٨٩٦**		**١٥ ٤٤١ ٣٥٨**		**٢٣ ٦٦٣ ٣٨١**		**١ ٥٠٤ ٠٢٩**		**٣ ٤٠٩ ١٣٢**	**٥٩ ٦٥٩ ٧٩٦**